



رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

500 20
دينار صفحة



9
فيرغسون يواصل البحث عن
لاعبين جدد للشبابيين الحمر



10
السلطة الفلسطينية تطالب بتشكيل
لجنة دولية لبحث أسباب وفاة عرفات



15
توم كروز يتصدر قائمة
الممثلين الأعلى دخلا

عدنان الأسد وزيراً للداخلية .. وانسحاب مرشح العراقية من الدفاع

الكرديستاني: المالكي تأخر

في تسمية الوزراء كي يتفرد بالسلطة

□ بغداد / مؤيد الطيب

أوردت مصادر برلمانية خيراً عن ترشيح الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي لمنصب وزير الداخلية، وقد لاقى هذا الخبر ترحيب بعض الكتل السياسية، يذكر ان مشكلة تسمية وزراء للوزارات الأمنية يعدها كثيرون السبب الرئيس في تدهور الوضع الأمني وما يحدث من خروقات وذلك أيضاً بسبب التفرد بالسلطة.

وأكد النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه أن "تسمية الوزارات الأمنية من المشاكل العالقة التي كان من المفروض معالجتها من قبل الحكومة كواحد من اهم واجباتها منذ تشكيلها وبعد ما جاء في اتفاقية أربيل على تسمية وزارة الداخلية

للتحالف الوطني، ووزارة الدفاع للقائمة العراقية، لذلك فإن هذا التأخير كان مقصوداً من قبل الحكومة المتعقلة برئيسها نوري المالكي".

وحول موضوع ترشيح وكيل وزارة الداخلية الأقدم عدنان الأسدي لمنصب وزير الداخلية من قبل التحالف الوطني أضاف طه في تصريح له (المدى) أمس الأربعاء إن "التحالف لا يعترض على شخص عدنان الأسدي كوزير للداخلية ولا توجد أي ملاحظات حول ترشيحه، لكن ملاحظتنا حول تأخير الترشيح من قبل المالكي لغرض التفرد بالسلطة والسيطرة على كل الوزارات والأجهزة الأمنية والاستخباراتية"، وأضاف طه مستدركاً إن "هذا التفرد هو من الأسباب الكبيرة التي جعلت الكتل السياسية تتفق على مبدأ سحب الثقة عن

رئيس الحكومة". من جانبه أكد النائب عن القائمة العراقية سالم دلي الجبوري ليس هناك أي اعتراض من قبلنا على ترشيح عدنان الاسدي لحقيبة الداخلية، لأن مشاكل العراق أكبر من أن تكون مرتبطة بترشيح وزير أو التصويت على آخر، لكن الموضوع متأخر جداً على أن يكون الآن ذا أهمية كبيرة كي تعترض عليه الكتل أو تصوت عليه".

وأضاف الجبوري في تصريح له (المدى) أمس الأربعاء إن "المشكلة الكبيرة التي تواجه الكتل السياسية الآن هي عملية سحب الثقة عن رئيس الوزراء، عازياً الأمر إلى ان الأخير قد كان "هو السبب في كل ما يتعلق بالمشاكل والخروقات الأمنية وما حدث أيضاً من انتهاك للحريات وحقوق الإنسان بسبب تفرد بالسلطة وإن ذلك مؤشر خطير على عدم إيمان المالكي

بالشراكة الوطنية".

يذكر ان النائب سالم دلي الجبوري هو مرشح القائمة العراقية لوزارة الدفاع لكنه أعلن عن سحب ترشيحه احتجاجاً على سياسة الإقصاء والتهيش التي تمارسها الحكومة، مؤكداً أنه "لن يكون جزءاً من حكومة تستخدم مواردها لاستهداف شعبها".

على الصعيد ذاته قال رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، أمس الأربعاء، إن المجلس "مستعد للتصويت على مرشح وزارة الداخلية في حال ورود كتاب التأكيد"، وفي حين أشار إلى أن "المرشح لوزارة الدفاع سحب ترشيحه من المنصب"، نافية في الوقت نفسه ورود أية ترشيحات لقادة الفرق من قبل المالكي إلى البرلمان.

■ تفاصيل أوسع ص ٢

فتح تحقيق وتشكيل خلية أزمة

الدفاع تتسلم الملف الأمني في الديوانية

□ الديوانية / تصيين الزركاني

الرقابة، ومعالجة مواطن الخلل وسد الثغرات التي يستغلها المجرمون في تنفيذ هجماتهم الجبانة".

وتعرضت مدن الديوانية وكربلاء وبغداد صباح يوم الثلاثاء إلى عدة تفجيرات أودت بحياة العشرات بينهم نساء وأطفال.

وأشار علوان إلى ان "الاجتماع بحث أسباب الخرق الأمني الذي تمكن فيه الارهابي من الوصول إلى سوق شعبية مكتظة بالمواطنين في ساعة الذروة والإزدحام دون أن تتمكن المغارز من كشفه أو منعه من الوصول إلى مركز تجمع المواطنين".

وأعلنت محافظة الديوانية بعد الانفجار عن فرض حظر تجوال شمل جميع المركبات إلى إشعار آخر، للمباشرة بخطة أمنية لضبط الأوضاع الأمنية، وتأمين حماية الوافدين إلى الديوانية من محافظات الجنوب والوسط لإحياء مراسم الزيارة الشعبانية.

وأكد علوان ان "المحافظة ستضرب بيد من حديد كل من تسبب وقصر في أداء واجبه، لما نتج عن الحادث من أضرار أرواح الأبرياء، وستكشف جميع المتورطين، بعد التحقيقات والوصول إلى نتائج".

■ تقرير أمني موسع ص ٢

تسلمت قيادة عمليات وزارة الدفاع الملف الأمني من مديرية شرطة الديوانية، على خلفية تفجيرات يوم أمس الأول الثلاثاء، فيما أكدت حكومة الديوانية تنفيذها خطة أمنية جديدة وتشكيلها خلية أزمة وفتح تحقيق موسع لكشف المتورطين بتفجير سوق مدينة الديوانية (١٨٠ كم جنوب بغداد) الذي أودى بحياة العشرات.

وقال محافظ الديوانية سالم حسين علوان لـ "المدى" إن "اجتماعاً أمنياً موسعاً عقد مع لجنة تحقيق وعمليات وزارة الدفاع فور وصولها إلى المحافظة، للتحقيق في حادث تفجير السيارة المفخخة التي أنهت حياة العشرات".

وأكد "تسلم قيادة عمليات وزارة الدفاع، الملف الأمني ومهام تنفيذ الخطة الأمنية في المحافظة، بدلاً عن مديرية شرطة الديوانية، وستشمل الخطة قطع بعض الطرق داخل وخارج مركز المدينة".

وطالب رئيس مجلس النواب العراقي في بيان أصدره "قادة الأجهزة الأمنية بوضع حد لهذه الانتهاكات بأقصى سرعة ممكنة، والوقوف بحزم ومسؤولية تجاه هذه الأعمال من خلال تشديد

الصدريون: عدم التجديد لرئيس الوزراء مقابل القبول بالإصلاح

□ بغداد / غسان عادل

لانه غير دستوري، ونحن نقول ان ثمانية سنوات كافية لإثبات نجاح او اخفاق اي مسؤول وقائد سياسي، ومعايير النجاح والفشل ليست بمجدة الناس، نحن نعيش في عالم يعتمد البيانات العلمية، وحتى العام ٢٠١٠ العراق يصف ضمن الدول العشرة الفاشلة في العالم".

■ تفاصيل أوسع ص ٢

أصوات نوابه الأربعة في حال جمع المطالبون بسحب الثقة عن المالكي بعد استجوابه في البرلمان ١٢٤ صوتاً من أعضاء مجلس النواب. فقد قال امين عام كتلة الاحرار المنحلة للتيار الصدري ضياء الاسدي لـ "المدى": "شرط تحديد ولاية المالكي موجود ضمن فقرات ورقة التحالف الاصلاحية، ورئيس الحكومة اعترض

الفضيلة سوزان السعد ان ورقة التحالف الاصلاحية تطرقت الى اجراء إصلاحات بدخله لغرض تفعيل دوره في الساحة السياسية: " بوصفه يقود الحكومة، واعتماد مشاركة جميع قواه في صنع واتخاذ القرار ورفض اية مظاهر لفرص نفوذ جهة على حساب اخرى".

وأبدى التيار الصدري استعداده لمنح

تضمنت ورقة التحالف الوطني شرط التجديد برفض تجديد ولاية رئيس الحكومة نوري المالكي لدورة ثالثة كجزء من رغبة القوى المنضوية في التحالف الذي يقود الحكومة في تحقيق إصلاحات بدخله. وأكدت النائب عن كتلة

دعوات لإعادة النظر بقانون مصادرة أموال النظام السابق

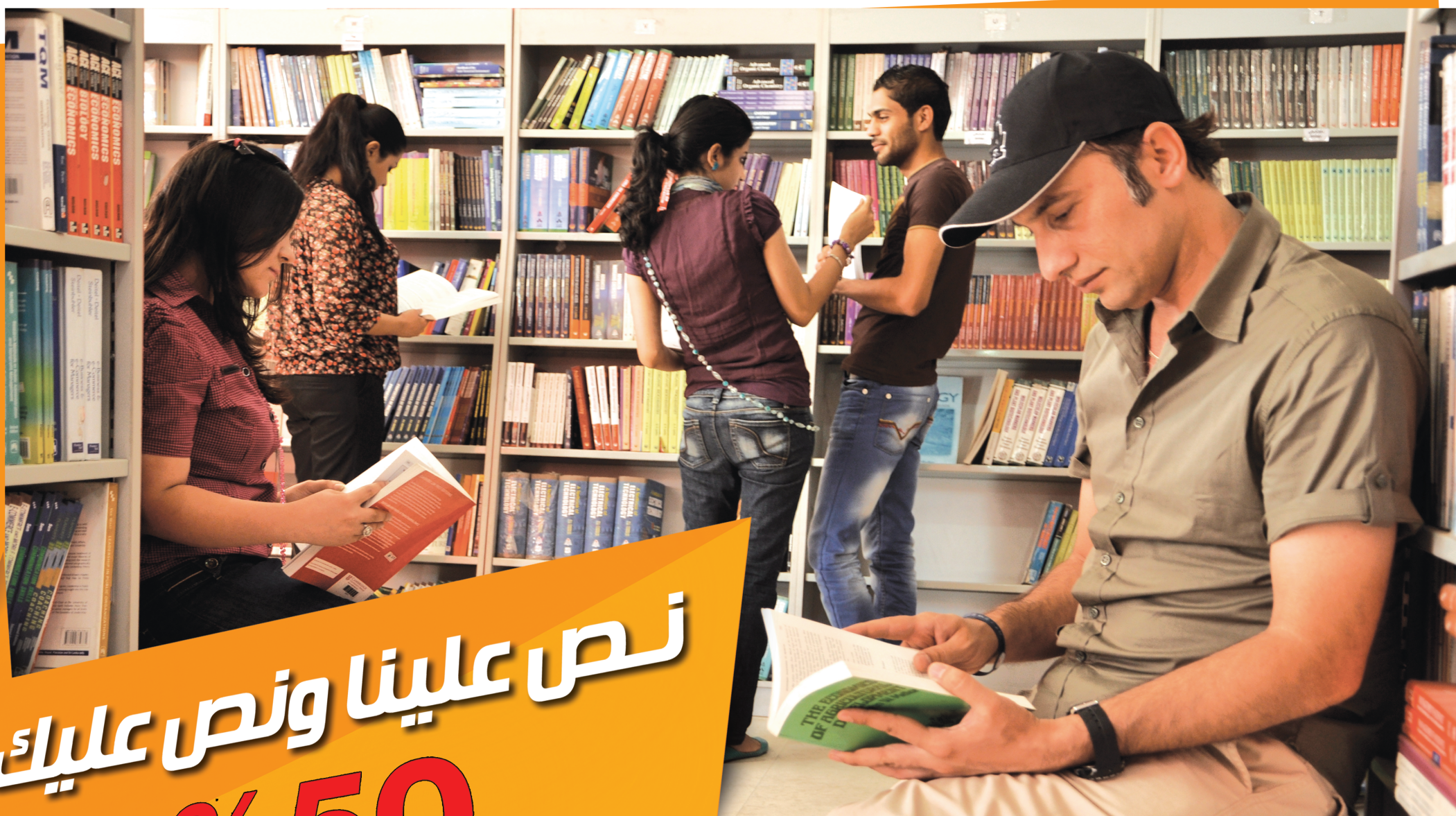
□ بغداد / زاهر حسين

النظام السابق فإنها مشمولة بقانون ٨٨، اما أموال الكيانات المنحلة، فتعود لوزارة المالية وتتصرف بها بموجب القانون".

وطبقاً لمصدر في البرلمان رفض الكشف عن اسمه فان اغلب الطلبات "قدمت من اسر مسؤولين سابقين بعضهم مازال رهن الاعتقال لم توجه لهم تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب العراقي" مشيراً الى ان اصحاب الطلبات: " ارفقوا معها وثائق صادرة من جهات رسمية تؤكد عائدية امتلاك عقارات مشغولة حالياً من جهات وشخصيات سياسية".

تلقى مجلس النواب طلبات من مواطنين عراقيين، تتضمن الدعوة لإعادة النظر بقانون مصادرة ممتلكات النظام السابق، عضو لجنة النزاهة البرلمانية النائب عن دولة القانون حسين الاسدي اوضح للمدى ان مصادرة ممتلكات مسؤولي النظام السابق جاءت بموجب قانون، اصدره الحاكم المدني للعراق بول بريبر في العام ٢٠٠٢: "ما يتعلق بممتلكات مسؤولي

حملة .. كتاب للجميع



نص علينا ونص عليك
50%

فروع مكتبات المدى :

السعدون / الباب الشرقي / القشلة / المتنبي / اربيل شارع برايتي

E-mail:bookshop@almada-group.com Mobile: 0771 303 5555